

والسبكي يقظ فيما يكتب إذ يقول :

فإن قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك البيت لم يحمل على المجاز قلت  
ليس كذلك بل الذي تقدم أن نحو ذلك البيت لا يحكم عليه بالتجاوز ما لم  
يعلم أن قائله أراد معناه وقد علم . وهذا البيت في وضوح الدلالة اللفظية  
عند السبكي كبيت أبي النجم .

مع طول شرح السبكي إلا أنه يرتاح إلى الانسياب إذا وجد سبيلا إلى عدمه  
والتزديد منه ، لذا نراه أحيانا يوجز الحديث عن بعض القضايا فيقول إن قولنا  
في الاستعارة التجريدية والترشيحية الاقتران بما يناسب المستعار أو المستعار  
منه إنما نريد بما يلائمه سواء آكأنت ملاعنته له حقيقة أم مجازا (٧٤) .

يذكر السبكي قول الخطيب القزويني ثم يعلق عليه قائلا :

إن ما ذكره المصنف من تنكير المسند يكون لارادة عدم الحصر (٧٥)  
وارادة عدم العهد ، قلت وفيما قاله نظر لأنه إذا أراد الحكم عليه ما قطع  
النظر عن غيره فالتنكير أحسن فينبغي أن يقول : لعدم ارادة الحصر والعهد .  
ويستمر السبكي في دعم تقسيمه بالشرح إذ يلخص فهمه لمعنى اللزوم العقلي  
والدلالات فيقول : إن الدلالات الثلاث لفظيات بمعنى أن اللفظ فيها مدخلا ،  
وسيت الأولى مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية تضمينه لتضمن الكل  
لجزئه والثالثة الالتزام لما فيها من الاستلزام (٧٦) .

ويبين السبكي سبب تقديمه الحديث عن المسند إليه على المسند ، وذلك  
أن المسند إليه فالموصوف والمسند كالصفة ، والموصوف أجدر بالتقديم لأنه

٧٤ - نفسه : ٤ : ١٣١ ، وانظر : امثلة من مثل ذلك : ٣ : ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١٩ .

٧٥ - نفسه : ٢ : ٩٢ .

٧٦ - عروس الافراخ : ٣ : ٢٦٥ ، ٢٦٦ .